KÖPRÜLÜ KÜT.
618
M. Asım BY.

هذا كتاب مقالات اثنا

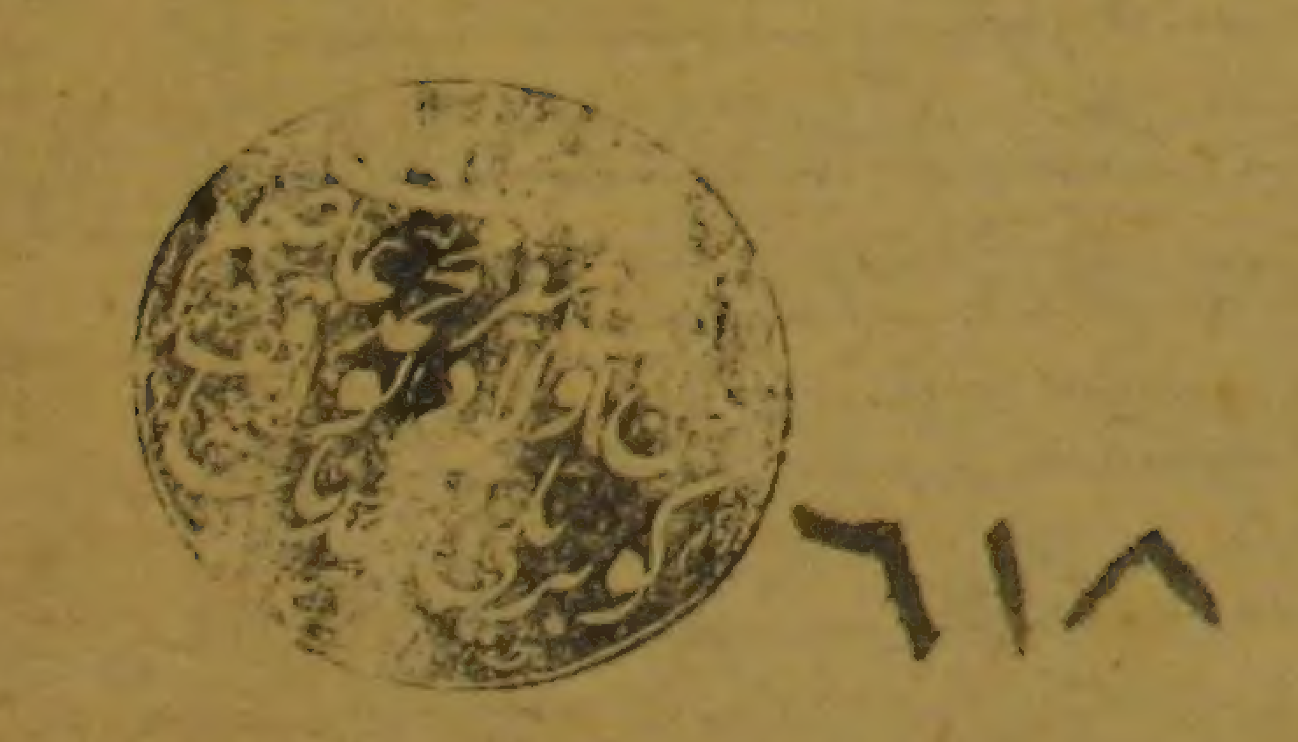

٦١٨

بسم الله الرحمن الرحيم رب تمم بالخير

الله نحمد على الآئه ونشكره على نعمائه ونبتهل اليه ان يصلي على محمد القاهر للاعداء او القرينين
النازل في شرف البطحاء وعلى آله الذين وصل نسيمهم الى الاطراف والارجاء فحين
شرعه في مقصوده قال المص قدس الله روحه اما بدا الخ فنقول ابانها مقالات
في المقالات الاولى اعلم انها حرف بلا خلاف بين سائر النحاة لدلالتها على معنى في غيرها
ويشهد عليه دعليها ذكرهم اياها في الحروف دون في باب غيرها ولا ينافي ذلك قولهم انها
كلمة باطلاق لفظ الكلمة دون الحرف لان اطلاق الجنس على شيء لا يخرجه من نوعه
فكونها كلمة لا ينافي كونها حرفا كما لا ينافي في كون زيد حيوانا كونه انسانا ولعل
التيسر في ذلك لا يخرجه ضابط فيها فيه حيث انها علت في الظروف حيث هي البصرة
ليس شيء في غيرها من الحروف الاطلاق كذالك وتضمنت بمعنى مهما وهو اسم صيغه
فسره صاحبه قال سيبويه اما زيد فمنطلق معناه مهما يكن من شيء فزيد منطلق
فلم يطلق عليها اسم نوعها وهو الحرف كذلك واطلق اسم جنسها وهو الكلمة لما
ظهر لظهور في انها لم يخرج عن احد انواعها وصحة اطلاق على كل منها الانواع
المقالات الثانية اعلم انه قيل اصلها مهما الموكبة الذي هو اسم الفعل منه وما
الشرطية ومنها او ما الزائدة فقلبت الهاء همزة نظرا الى الاتحاد في المخرج في الحلقية
الحلقي ثم قلبت الهمزة الفا لاقتضاء سكونها وانفتاح ما قبلها ذلك
ولان ... بقولهم يلزم اجتماع الاعلالين وهو غير جائز اذ الاعلالان
ليس من جنس واحد فانظر في بعد قول ينقض ما قلنا ثم قلت قلبت المكان
فصار الالف في مكان الميم وبالعكس ثم حركة الفتحة لامتناع الابتداء با

بالساكن

بالساكن سوال لم فتحت الهمزة والاصل في تحريك الساكن هو الكسر دفعا الالتباس باما
العاطفة سوال فعلى تقرير الفتحة ايضا يلزم الالتباس باما الموكبة التي
الى في نحو قولنا اما انت منطلق انطلقت جواب يفرق بينهما بلزوم الفاء في
جوابها دون اما الموكبة سوال هذا هنا الفرق حاصل ايضا تقدير الكسر الاصل
فيلزم ترجيح الفتح عليه اي على آخر مع ما فيه من المرجح دون الفتح وهو الاصلية
جواب ان المرجح في الفتح هو خفتها واقتضاء اما الشرطية ايا بها الكثرة
استعمالها فرجح جانب الخفة على الكسرة لكثرة المرجح اي في الفتحة فيها وهل وقيل
ام ما ما ما خفف كما هو وقيل اصلها ان ما موكبة من ان الشرطية وما الزائدة
ومثله في غير اما تريني فقلبت النون في الميم لقرب الميم من النون المحمل هو
الكلام المورد على وجه لجملة امور كشرع واد غمنا غمت وابدلت الكسرة
فتحة فرقا بينها وبين العاطفة وفيه كما مر من السوال والجواب وقيل الاول
لما قالوا انما هنا هو الحق من بين الاقوال لانها على تقدير ان يكون لها اصل
لا يخرج عن بعض وتبدل وهو من خواص الاسماء والافعال المقالة
الثالثة اعلم ان وضعها لتفصيل محل فيه وهو على ثلثة اقسام قسم
يذكر فيه جميع الانواع المقصودة بالتفصيل اي هو تفسير بعض المجملات
يا بر ... فلك بعد ان تقول جاءني اخوتك اما زيد فاهنته واما بكر فاكرمته
واما عمرو فاهنته واما بشر فقد اعرضت عنه وقسم يذكر فيه احد الانواع
المقصودة ويترك الباقي بعد ذلك اذ ذكر ابن الحاجب في شرح المفصل ولكنه
ينوي كقوله تعالى واما الذين في قلوبهم زيغ ذكره اما فيه من ولم يذكر اخرى

بعد ما ذكر ابن الحاجب في شرح المفصل قسم يذكر فيه احدها دون الباقي
من غير ان ينوي نحو قولك اما انا فقد فعلت كذا ذكر ابن الحاجب في الايضاح وكما قال
السيد عبد الله وكقولهم اما بعد فاني احمد الله ومن هذا القسم اما التي
في اول الكتاب سوال ما الفرق بين الثاني والثالث جواب الفرق ان المراد في الثاني
في المتكلم وان لم يخبر به وفي الثالث لا يراد من الجملة الواقع بعد الفاء اللازمة لها
من الفاعلية والمفعولية اعني ما يتعلق به المقالة الرابع اعلم ان المذكور
بعد اما اسما كان او ظرفا هو النوع المقصود من بين الانواع يفصل
جنسه وذكره بعدها باعتبار ما يتعلق به من الجملة الواقعة بعد الفاء
اللازمة لها من الفاعلية والمفعولية اعني ما يتعلق به منها ان كان من جهة
المفعولية نصب وان كان من جهة الفاعلية رفع نحو اما زيد فمنطلق واما
زيدا فضربت هذا على راي شهر واعني حقيقة وفيه خلاف كما ذكره ان شاء
الله تعالى المقالة الخامسة اعلم ان فيها معنى الشرط واستدل عليه
بلزوم الفاء في جوابها ولولا تضمنها معنى الشرط لما لزمتها الفاء في الجواب
التي ليست الا في مواضع الشرط وباقتضائها الاتي مواقع حكمي من الا
حكام كالشرط الذي يقتضيه ولا كون معناها فيها كما كانت مثل فيه لكنها
مثل فيه فيدل على وجود معناها فيها سوال ما الداعي في العدول من ان تقال
انها للشرط على ما بعدها كان الى ان يقال ان فيها معنى الشرط كما مع انها حرف
الشرط كان يشهد عليه ذكرهم اياها في باب حرف الشرط جواب
الداعي الى العدول عنه والى ذلك خفاء كونها مثل ان الشرطية ص

حيث

حيث التزم بعدها الكلام لفظا والتزم بعد ان الشرطية الفعل من كان قولهم قام
زيد واما عمرو فقعد جزئية برفع عمرو اقول منه بنصبه ولولا اما لكان النصب اقوى من
الرفع كذا قال في الايضاح في لمناسبة المعطوف للمعطوف عليه قيل لو كان
اما معنى الشرط عليه سوال لو كانت اي لو كانت اما حرف الشرط كذلك
لكان بعدها فعل داخلة عليه حيث عليه كما ان ان كذلك وليس كذلك اي
ليس بعد اما فعل وليس كذلك اي ليست اما حرف الشرط كذلك جوابا
لها فعل داخلة هي عليه تقديرا محذوف لفظا الفوايد سنذكرها ان شاء الله
والموصول ليس بواجب ان يكون لفظا فانظر الى قوله تعالى وان احد من المشركين
استجارك لم يطمئن قلبك سوال ما الداعي الى حذفه والاصل عدمه جواب
فقد جاء على طريقة واحدة والتثنية على لفظها لان المعنى مغاير من بعض الوجوه
وهو التفصيل ومع ان فيها كثرة الاستعمال المقتضية للخفة ودلالتها عليه
لانها للشرط سوال الاستدلال على الشرطية بلزوم الفاء غير صحيح فقد انها في
بعض موارده ما نحو قول الشاعر اما القتال لا قتال لديكم
جواب انها حذفت هنا للضرورة لكنها ثابتة تقديرا كما في قوله
من يفعل الحسنات الله يشكرها تقديره فالله حذفت الفاء للضرورة لفظا
لكنها ثابتة تقديرا سوال لو لم يحذف للزومها الا في الضرورة لما حذفت
في غيرها لكن حذفت كقوله تعالى واما الذين اسودت وجوههم اكفرتم اي فيقال
لهم اكفرتم فليست بلازمة لها فلا يستدل بلزومها على شيء او جبلا جواب
المراد به انها لازمة لها داخلة في جوابها والجواب في الاية محذوف وبعه

ونحو أنها لكونها على لها ولا يكون الآية مما يكون اما فيه خالية عن الفاء في
جوابها المقالة السادسة اعلم انها متضمنة معنى الفعل لنيابتها منابه كما مر
من انها للشرط المستلزم للفعل فانك اذا قلت اما زيد فمنطلق فتقديره اما يكن
من شيء فزيد منطلق بمعنى ان يكن من شيء فزيد منطلق او مهما يكن من شيء فزيد
منطلق فحذفت يكن من شيء لما ذكرنا وانيبت منابه كما حذف استجارك
في قوله تعالى وان احد تقديره وان استجارك احد وانيبت منابه سوال
هذا ينافي قولهم لا يليها الا الاسم لكون الفعل يليها تقديرا جواب المراد به
لا يليها غير الاسم لفظا وكونها يليها تقديرا لا ينافي ذلك المقالة السابعة
اعلم انها متضمنة بمعنى الابتداء من حيث وقوعها في ابتداء الكلام سواء
تقدم عليها كلام اولا كما المذكورة في اول الكتاب وقيل من حيث وقوع المبتدا
بعدها غالبا سوال ما ذكرتم يقتضي ان يسمى بذلك اما يقتضي ان يكون
في ابتداء الكلام او يقع بعده المبتدا بعده غالبا كاذا المفاجاة جواب
لا تقتضي ذلك لانه لوجه التسمية وانما يقتضي ان لو كان لصحة الاطلاق
وليس كذلك وقيل لما وقع الاسم بعدها غالبا حكم انها متضمنة الابتداء اللازم للاسمية
اولانها بمعنى مهما وهو يقع مبتدا على ما يكن اي بمعنى ما يكن اي فكانت لمعناه
وهو مبتدا حكم انها متضمنة بمعناه هذا الكلام في حق اما نفسها ونحن نشرع
في كلام متعلق لما بعدها وفيه ايضا مقالات المقالة الاولى اعلم انها
بلا صفة تجعل لا يليها الا الاسم وذلك لان اما محذوف الفعل حذفا لازما
لا من قبلها صفة فعل فلا تخلو من ان يكون عن المحذوف او عن ... والاولى

اي يكون الفعل يليها تقديرا لا ينافي كونها لا يلي الاسم لفظا

[illegible]

باطل

باطل لانه خلاف الغرض والثاني يلزم الالتباس بفعل الشرط فلم يعلم انها ... فيتوهم
انها فعل الشرط ولان الاسم الواقع بينهما وبين فائها وقوعه فيه خارجا عن الجواب
للتنبيه على انه هو المقصود المبهم بالتفصيل وتمام التنبيه على ذلك انما يكون
بجعله في جواب اما بعد من حيث سوال لو وجب ان يليها الاسم لما جاز وقوع الفعل
والظرف بعدها لكنه جائز فوجوب الفعل فكقوله تعالى اما اشتملت عليه ارحام
الانثيين فكقوله تعالى اما ذهب فعل ماض واما الظرف فكقوله تعالى اما ان كان
من المقربين فروح وريحان جواب لا بد و شيء من المذكورات اما الاول فلان
اما فيها مركبة لا شرطية وكلامنا في الشرطية واما الثاني فلان المراد منه
لفظ فيكون اسما بلا صفة واما الثالث فلان التقدير واما المتوفى ان الاية
فالملاصق هو الاسم تقديرا والمتوفى اعم من ان يكون لفظا او تقديرا سوال
هذا ينافي ذكر قبل من ان المراد ان لا يليها غير الاسم او هنا لفظا جواب
المراد منه هو الملفوظ او ما هو الملفظ وهنا كالملفوظ حقيقة فلا
منافاة سوال فح لا يندفع السوال المذكور قبل لان الفعل هو كالمقدر
يصح هنا الفعل ان يلي اما لفظا لانه كالملفوظ جواب ان الفعل
ان يقال المقدر ان الفعل ان يقال ليس كالملفظ كما ان الاسم
المقدر كان كالملفوظ فلا يصح ان يقال عليه انه يليها لفظا كما صح
ذلك في الاسم المقدر سوال كيف ذلك فانهما مشتركان في انه يكون
مقدرا جواب ان الفعل المقدر على نوعين تقدير لتصحيح اللفظ وتقدير
لتوضيح المعنى والاول كالملفوظ دون الثاني وتقدير الاسم

ان كان المقربين

نعم اما من قبيل الاول في تقديم الفعل من قبيل الثاني فبناء مل المقالة الثانية
اعلم ان الكلام الواقع بعد اما فيه ثلثة مذاهب الاول وهو الصحيح انه جزء
ما جزء الجواب مطلقا اي سواء كان مع الفاء فقط او معها ومع ان
سوال فلم قدم جزء الجواب ولا يتقدم لاسيما مع العايق العوق
وهو الفاء او هو مع ان جواب قدم وان عاق عايق لفوايد كثيرة الاول
التنبيه احدها التنبيه على انه المقصود المهم بتفصيله وثانيها الجزء عن
الفصل المحذوف وثالثها الفصل بينهما وبين فايها كراهية الاجابة بينهما
ورابعها اقامة الملزوم حقيقة وهو الاسم مقام الملزوم ادعاء وهو
الشرط مثلا اذا قلت اما زيد فمنطلق فمعناه مهما يكن من شيء فزيد منطلق
فجعل وجود شيء في العالم ملزوما للانطلاق ادعاء لتحقق وقوعه و
الملزوم حقيقة هو زيد لقيام مقام به وحصوله معه فاقيم مقام الملزوم
ادعاء لقوة الحقيقي دون الادعائي فصار اما زيد فمنطلق وهذا الذي
ذكرناه معنى قولهم جعل لاما خاصة لتصحيح التقديم لا يمتنع تقديمه
لان تلك الفوايد الحاصلة من التقديم ليست الا في اما موافقها والثاني
ان الكلام الواقع بعدها متعلقا بفعل محذوف مطلقا سواء وجد الفاء في الجواب
وقولهم عليه اذا قوله الكلمة لفظ ان قلت لم قال لفظ ولم يقل صوت
مع ان كلا منهما جنس الكلمة قلت لان اللفظ جنس الكلمة قرب فلهذا
يقال اصوات البهايم ولا يقال الفاظها فان قلت لم طرح قيد الدلالة قلت
لان قوله وضع لمعنى عنه لان الوضع تخصيص اللفظ بازاء المعنى

المعنى ليفهم الثاني من الاول والدلالة مع كون اللفظ بحيث متى اطلق علم انه
عالم بالوضع فان قلت اي غنى عن بيان عن قوله معنى وعن قوله لفظ نفي
ما ذكرته فحقه ان تقول ما وضع لمفرد قلت لا نسلم ان الدلالة الزامية كالجودة في العلوم
وايضا ذكر المعنى لتصحيح بالمفرد فان قلت فكيف اغنى عن قيد الدلالة مع انها الزامية
قلت ما يفهم بالاغناء لالدلالة عليها بل اخراجها ما يجرد الدلالة وهو المهملات
فهذا غاية البحث وحدها او مع ان مثلا اذا قلت اما زيدا فانا ضارب تقديره
اما تذكر زيدا فانا ضارب وكذا اذا قلت اما زيد فاني ضارب تقديره اما تذكر زيدا فا
فانا ضارب والثالث انه جزء في جزء الجواب اذا كان في الجواب الفاء فقط
ومتعلق بمحذوف اذا كانت مع ان مثال الاول اما زيد فانا ضارب والثاني
اما اليوم فانا ضارب فاني خارج المقالة الثالثة اعلم ان العامل في الاسم
الواقع بعد اما فيه اختلاف ايضا فمن اختار المذهب الاول قال ان العامل
هو ما في جزء الجواب مطلقا سوال لم جاز ذلك التقديم ههنا مع ان الفاء
وانما ما بعدها عن تقديمه عليها الاقتضاء حاضرور ما جزءنا جواب جاز
التقديم ههنا وان كان المانع لحصول الفوايد التي من بيانها لانهم يجوزون
حكما في شيء لا يجوزونه في غيره لوجود امر فيه لا في غيره كالظروف فانهم فيها جاوزا
ما لم يجوزوا في غيرها لوجود امر فيها وهو الاتساع دون غيرها سوال
لم لم يلزم ما بعد اما على الرفع ان القياس ان يكون كذلك ولهذا كان قولهم
قام زيد واما عمرا فقد ضربته بالرفع اقوى منه بالنصب ولولا اما لكان
بالنصب اولى للمناسبة جواب لما كان الغرض في الواقع بعد اما الحكم

عليه باعتبار ما تعلق به من الجملة الواقعة بعد الفاء ووقع حسب ما هو في جملة
عليه يدل ذكر من اول الكلام على انه واقع باعتبار ما هو في جملة عليه في جملته من الفاعلية و
المفعولية وقال من اختار الثاني في جملة ان عامله محذوف معه قبله مطلقا اي
سوا كان الفاء مع ان اولا وابطل مذهبهم بوجوب النصب في قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر
ووجوب الواقع في اما السائل فلا تنهر ولو كان العامل هو الفعل المحذوف جاز الواقع
في الاول بتقدير الواقع والنصب في الثاني بتقدير الناصب لكنه ليس بجائز فبطل مذهبهم و
قال من اختار الثالث العامل هو ما في حيز الجواب كان الفاء فقط ومحذوف مقدر
قبله ان كان فيه مع ان وحجتهم ان الفاء لا يمنع عمل ما في حيز الجواب فيه على انها لم تقع
مذكرنا الا في الاصل وضعفت واما ان فانها يمنع ذلك على انها واقعة موقعها وهو
باطل لان فاء الجواب ما نعه ايضا وجد كان والدليل عليه عدم جواز ان يقال
في قولهم ان جئتني فاكرم زيدا فاكرم ولم يكن الفاء كان في المنع لتقدم ههنا فلا يجوز
على انها دخلها فيه سوال ان الفاء ليس في مواقع اما واقعة موقعها على انها قد
زحلفت في الكلام عما هو موقعها في الاصل الى غيره وضعفت كذا الكر فلم يمنع كما
منع ان جواب ان منع الفاء لكونها للجواب وكونها للجواب ثابت ايضا وجد
في موقعها او في غيره فيكون المنع ثابتا الا تخلف العلة من المعلول ولان الفاء
لو ضعفت حين وقعت موقعها ولم يمنع في غيره لامتنع ان يقال اما زيدا فانا
فانا ضارب لوقوعها موقعها ولم ينقل الى شي غيره حين ما دخلت عليه في
في الاصل ولا امتنع ان يقال اما زيد فمنطلق فان الاصل اما فزيد منطلق
فقدم زيد على الفاء مع انها واقع موقعها جر ذلك وزحلفت الفاء الى

منطلق

منطلق وجوازه دليل على ان جواز التقديم ليس لان الليث مانعه عنه بل كما ذكرنا
من الفوايد سوال المنع عن العمل لا عن تقدم شي جواب ان المنع عن العمل انما هو منع
التقديم فلا يتقدم عليها كلي لا يعمل فيما قبلها المقالة الرابع اعلم ان ما بعد اما
اذا كان ظرفا يجوز عملها فيه على ما قال سيبويه والزجاج والمازني وذكر النيابة
مناب الفعل وقد بيانها ولا يجوز في غيرها لانها حقيقة العامل الا الضعف في
المعمولات من الظروف فاستطاع لذا اعلم العامل الضعيف فيه هذا الكلام
كلام في اما في الكلام الواقع بعدها يعرف فيه مقالات المقالة الاولى اعلم
ان بعد ظرف لان فيه معنى وكل اسم معنى فهو ظرف بهذا ظرف كاليوم والليل
في خمسة اليوم وعند البادحة ثم اعلم ان الظروف ينقسم اولا الى زمان و
مكان وكل منهما منقسم الى منصرف وغير منصرف والمنصرف ما كان احادظرفا به
وغير المنصرف فلا يكون الا ظرفا والاول كاليوم والثاني كفوق وكل واحد منهما ينقسم
الى المستقر واللغو والمستقر هو الذي يحذف عامله فقط لازما من الافعال
العامة كالاستقرار والحصول وما في معناها او يسد حذو مسده واغا هو
سمي مستقرا لانه سادة مسده او ما يخرج من معناه نحو زيد في الدار اي
استقر فيها واللغو هو ما لا يكون كذا الكر وذلك بان لا يكون عامله من الافعال
العامة بل يكون من افعال الخاصة اما ان يكون خاصا ملفوظا او في حكمه نحو
يوم الجمعة في ضربت يوم الجمعة وفي جوابك من سرت والعامل في الاول ملفوظ
وفي الثاني في حكمه ويكون عاما ولا يكون محذوفا او محذوف ولا يكون واجبا
اوجب ولا سد مسده نحو اما اليوم فاخرج فاخرج فان حذفت يكون

يكون واجب فيه مع ان اليوم لبيان تعذر لعدم وقوعه موقعها بل الواقع
موقعه اما ولذا اعلمت في الظرف وانما سمي اللغو لانه ملغى من العمل حيث
لا يعمل اصلا الا في المظهر ولا في المضمر اذ العمل للنيابة وكل ما عمل من الظروف
فمستقر وكل ما لم يعمل فهو لغو المقالة الثانية اعلم ان بعد من الظروف المكانية
لانه من الجهات الست وهي منها على العرفان لكن يقال ههنا ظرف زمان وذلك لانه انما
يكون حال المضاف اليه لكلمة فانه يأخذ حكم ما اضيف اليه من التذكير والتانيث و
وبعد ههنا مضاف لا زمان تقديره التوفي بعد زمان الفراغ عن حمد الله فحذف المضاف اليه
واقيم بعد مقامه باسم المضاف اليه فقيل انه ظرف زمان وانه ظرف لغو عن غير منصرف وما لا
يستعمل الا ظرفا اما انه لغو فلان العامل فيه اما اوردت او فصلي نحو كما قول او
يذكر مثلا وعلى كل التقادير لا يكون مستقر الوجوب ان يكون عامله المستقر من
الافعال العامة وشيء منها ليس فيها سوال فان قلت التحميد ليس اتيانا بيه
مناب الفعل الذي هو يكون وهو من الافعال العامة محذوف حذفا وجوبا بالنا
للتانيث جواب نعم الا ان الظرف لم يسد مسده ولا بد في المستقر من ان
يسد مسد الفعل بلا ات وههنا هو اما دل هذا اعلمت في هذا البحث
متعلق لعبد ثم بحث عن الحمد بعده مقالاة المقالة الاولى في بيان ا
الحمد اعلم ان الحمد له معنى لغوي ومعنى عرفي والاولى وهو الذي اشتهر به
تعيين الحمد بين القوم هو الوصف بالجميل على جهة التفضيل قصدا مطلقا
فبدا الوصف اشارة الى الحمد صاحبه باللسان اعلم ان الحمد معناه على
ما هو المشهور بين القوم هو الوصف بالجميل على جهة التفضيل قصدا

مطلقا

مطلقا والمدح ليس بخارج عن هذا التعريف ولو قيل بعد قوله بالجميل يعتمد على
امر اختياري فقط لخرج المدح الا انه يقال انه مراد في تعريف الحمد فقولنا ا
الوصف كالجنس يتناول الذم والمدح والشكر اذا كان باللسان وقولنا
بالجميل احتراز عن الذم وقولنا على امر اختياري فقط احتراز عن المدح لانه
يكون على امر غير اختياري ايضا وقولنا على جهة التفضيل احتراز عن الاستهزاء
وقولنا قصدا احتراز عن قول القائل وقولنا مطلقا اي سواء كان في
في مقابلة النعمة او غيرها احتراز عن الشكر
والمدح وهو الوصف بالجميل على
امر اختياري او غير اختياري
على جهة التفضيل قصدا
مطلقا والشكر هو
فعل ينبئ عن تعظيم
المنعم بسبب كونه
منعما اثناء
فهو فعل
ينبئ عن التعظيم
وهو اعم
من الجميع
والفرق
بينهما عند
بحسب
الاستعمال
نعلم
متى
سمى
المذكورة
تمام الكلام

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين تم بالخير

قيل اصله اهل قلبت الهاء همزة كما في آل كاشتراكهما في المخرج الحلقي
فقدموا الهمزة الى مكان الفاء على قاعدة قلبت المكان ثم ادغم الجنسان
بعد ما فتح الهمزة اما على الاصل او دفعا للالتباس بين اما للتفصيل
وبينه للعطف واما ما بينه وبين اما المركبة كما في مثل اما كنت
منطلقا انطلقت فيزول الالتباس من يلزم الجواب في ذلك دون
هذا واصل اما كنت منطلقا لان كنت فحذف اللام الجارة لانها تحذف
كثيرا لفظا من وان فبقي ان كنت ثم الحق ماء المزيدة بآخر ان عوضا
عن المحذوف فصار ان ما فابدل النون ميما ثم ادغم في الميم فصار اما
ان طلقت معلول لما كنت **وقيل** ان ما فابدل النون ميما والكسرة
فتحة لدفع الالتباس المذكور ولا يلزم العكس لان التغير في المتغير دون
المنقر واما القول بانه من الاصل كذا ولم يوخذ من شيء فقوي
جلي ومن التعسف والتكليف عري وجلي ونايب عن الفعل وهو
يكن لان معنى اما زيد فمنطلق مهما يكن من شيء فزيد منطلق ومعناه في كل
حادثة وفي كل واقعة وحدث ويقع فانطلاق ثابت لزيد ولما حذف
مهما يكن اقيم اما مقامه فجعلوا الفاء لازمة لها اقامة الملازم وهو الفاء
مقام الملزوم وهو الشرط وابقاء لاثر الشرط في الجملة التي تدل
على التضمن بمعنى الشرط لان الاستدلال ما يكون من الاثر الى المؤثر
فقالوا باعتبار انها متضمن للشرط ولكن نايب عن الفعل وآخر

الفاء الى

الفاء الى الجواب كراهة الجمع بينه وبين الجزاء لفظا لا معنى لحصوله عليه ايضا
ولان الكلام سموه متضمنا لمعنى الابتداء عند وقوع الاسم الموضوع على الابتداء
بعدها لتحقق موجب التسمية ووجودها ولا يلزم فيه الاطراد لانه لبيان
الاولوية لا الصحة الاطلاق فلا يرد اذا للمفاجأة فظهر بما قلنا انه متضمن
معنى الشرط ولمعنى الابتداء وفوق من الله تعالى فلما لم يعلم لكل البداية في الى النهاية
الصالحة والاذم للغرض من البيان عرض ولازم له ايضا فاندفع ما يورد وهنا من
الاشكال الواضح **قوله** على نبيه اما هو بمعنى الخبر او معتل اللام الواوي بمعنى الرفيع
والعالي رتبة ومنزلة **والفرق** بين النبي والرسول ان النبي من الرسول لان الرسول تعالى
من انزل اليه كتاب من الله تعالى والنبي المبلغ لاحكام الله تعالى وعلمه سواء نزل
اليه كتاب او لم ينزل والسيد في الاصل سيد من السودد قلب مكان الياء الى
مكان الواو فاجتمع الياء والواو والسابقة احديهما بالسكون فقلبت الواو ياء
ثم ادغم الياء في الياء فصار سيد **قوله** اصل اهل بدليل اهيل قلبت الهاء همزة
لتقاربهما في المخرج الحلقي ثم الهمزة الفاء لسكونها وانفتاح ما قبلها فصار
آل والاهل اعم من الآل لاستعماله في الاشراف وغيرهم كما يقال اهل الله
واهل الحجام بخلاف الآل لاختصاصه بالاشراف فلا يقال آل الحجام
وآل فرعون باعتبار الشرف الدنيوي او بناء على اعتقادهم انفسهم
كرماء واشرافا فاخذتهم تعالى وفق آخران الآل لا يضاف الى الظرفة
فلا يقال آل الحايك وآل الخياط والاهل يضاف اليها اذ يقال اهل
الحايك واهل الخياط والاصحاب والصحب والصحابة جمع الصحابي:

سول

والمراد كل من احق الصحبة والاطلاع على بعض سرائر النبي صلى الله عليه وسلم بعد
الدخول في دينه وشريعته والانقياد ملابسة لا يستحق المراد بالاضافة
الى اكمل الموجودات باسم الصاحب والآل كل من له علاقة مع الرسول الله
صلى الله عليه وسلم ثم يكون عطف الاصحاب عليه من قبيل عطف العام على الخاص
والمراد فالنبي صلى الله عليه وسلم وهو كل مؤمن تقي نقي الى يوم القيمة
فهو آل ثم يكون التخصيص بعد التعميم للتشريف والتعظيم كلام في قوله تعالى
تنزل الملائكة والروح لان النبي لاختصاصه وبصفات حميدة وكمالات
زايدة ليست في اخوانه نوع كالنوع المباين لهما قال القائل فان تفق
الانام فانت منهم فان المسك بعض دم الغزال وبذلك الاعتبار يصح
العطف قوله مؤيد الاسلام من التاييد وهو الاحكام والاصل
مؤيدين حذفت النون لاجل الاضافة لان النون في المثنى والمجموع
بمنزلة التنوين سقط في المفرد فكان التنوين يسقط عند الاضافة
في المفرد لدلالته على الانفصال ودلالة الاضافة على الاتصال وهما
لا يجتمعان في جمع السالم حالة رفعه بالواو وحالة النصب والجر بالياء و
هنا حالة جره على انه صفة الاصحاب لان اضافته اضافة بمعنى الماضي
لان زمانا مؤيد الصحابة الاسلام زمانا ماضي فيعرف من الاضافة
فيصح يقع صفة للمعرفة قوله لازال كاسمه مسعودا هذا الجملة مع ١٧ ان
سابقها جملة معترضة هي الجملة الموردة في اثناء الكلام او بين كلامين
متصلين معنى ولا محل لها من الاعراب لغرض من الاغراض من تنبيه و

تنزيه

وتنزيه وتخصيص ودعاء وطباق واشارة الى سبب ما فيه غرابة ههنا
جملة لازال له ايضا واقعة في اثناء الكلام وهو ان مع اسمه وخبره و
لا محل لها من الاعراب لغرض من الاغراض وهو الدعاء والاعتراض ان يؤتى
بجملة او اكثر ولا محل لها من الاعراب لكنه فايدة في اثناء الكلام او بين كلامين
متصلين معنى وانتصاب مسعودا يجوز ان يكون على الخبرية للازال واسمه الضمير
المستكن فيه العايد الى الولد الاعز ويكون كاسمه متعلقا وتقديم المتعلق
لرعاية السجع او حالا من اسم لازال ويجوز ان يكون على البدلية من كاسمه
ويكون كاسمه خبرا للازال وهذا هو الوجه الاوجه بين الاوجه لانه على الوجهين
الاولين يلزم الفصل والتقييد وعلى هذا الاخر لا يلزم شيء منهما قوله لما
لما استظهر تخمر الاقناع وكشف بحفظه عنه فضلة القناع اعلم ان لما يجيء
على ثلثة معان ظرفا بمعنى حين وحرفا جازما كما في لما يخرج وحرفا مثنى من لم
وبمعنى الا كما في قوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ وان كل لما جميع لدينا محضرون
وان كل لما يوفيهم على قراءة التشديد ونقل عن العلامة ان الجب الكلي كلمة
لما اذا دخل على الماضي يكون ظرفا ولا ادخل على المضارع يكون حرفا جازما
فاذا دخل شيئا غيرهما يكون بمعنى الا والاستظهار القراءة بالنية وظهر القلب
والعامل فيه لما اردت دون استظهر لامتناع تقديم المضاف اليه وامتناع
كون النبي عاملا في عامله وبطلان الاضافة ونقض الغرض منها ووجوب
ان يكون العامل فيه لما جوابه والتقدير اردت تلخيص الولد وقت الاستظهار
وجملة اردت موضوعة المحل على الخبرية والتقدير فان الولد الاعز اراد

مراد من تلميظ او موبذا بالتلميظ والداعي الى هذا التقدير اماة الاصل
في الجزاء الافراد لتحقيق كونها مرفوعة المحل على ما قالوا من انه في قولهم بحال
والمبتدأ او الكلام كذا انه لو وقع موقع الكلم المعرب لاكتسى اعرابه لفظا
والما اورد مثالين لان الغرض التمثيل منطوقا ومفهوما الاول للمفهوم
والثاني للمنطوق واضافة المختصر الى الاقناع كاضافة المسمى الى الاسم
حقيقة لان اسم الشيء يصح حمله عليه كما يقال هذا الشخص زيد او
انسان وحيوان ورجل الى غير ذلك وهنا لا يصح حمل الاقناع على
المختصر الا ان يراد المبالغة فيصح حمله على طريق المبالغة و قوله
الشارح اي المخصوص بهذا الكلم بحسب الا والمبالغة والا فا
فالاقناع لا خفاء في منافاة المختصر لان معناه في الحقيقة جعل الشيء
قانعا ولا يصح حمل هذا المعنى على المختصر الا على طريق المبالغة فالنظر الى
هذا فالشارح شبه على ان يكون بينهما مغايرة عموما من وجه دون وجه
وهم يتواجهي ولقائل ان يقول فح لا يستقيم تنظير الشارح بقول العرب
دات مراه من كل وجه اما باعتبار اصل المعنى فمن كل المضاف اعم والمعنى
على اصل المعنى الى المختصر الذي يفيد الاقناع كل من اراد علم النحو واخذ
فيه عموما او الولا الاعم خصوصا ولا خلفناه في المنافات الاقناع
لهذا المعنى واما باعتبار المعنى الآخر واما النظر اي طريق المبالغة فلان
المضاف في النظر اعم مطلقا وفيما جعل النظر نظيرا له ليس كذلك فالنظر
فالنظر ح ليس الا في مطلق التصادق اي التصادق في الجملة ان

[illegible]

اعلم

ان اعلم ان المصنف شبه المختصر بامرأة الحسنة واثبت لها ما بلازمها وهو القناع
لان عادة النساء المخدرات للاكابر عادتهن ان تمشين معه وكذا المشبه به
على ما هو شان الاستعارة بالكناية والتخييلية وشبه الاشكال والصعوبة التي
فيه بالقناع وذكر ما يلائم القناع وهو تكشف على ما هو شان التجريدة والا
والكشف مجاز عن ذلك الازالة قوله واحاط بمفرداته حفظا انتصاب
حفظا على انه تمييز منقول عن الفاعل اي احاط حفظه بمفرداته لان التمييز هنا بمعنى
الفاعل وقيل على انه مفعول له وليس ببعيد لان وجوه الاحاطة كثيرة فالابهام
التمييز وبين المرام ورفع الابهام فان قيل في المفعول له ايضا دفع الابهام كما
ان الضرب يحتمل ان يكون للشتم وللزنا وللتأديب فاذا قلت ضربت تأديبا
يرفع الابهام قلت سلمنا ارتفاع الابهام به غير ان اللازم هنا لما في المعنى المفعول
له هنا من بعض النبوة وكون لفظا ومعنى عطفا عليه تحقيق كونه تمييزا
وعدم كونه مفعولا له وقيل انها اعني معنى ولفظا منصوبان على الحالية
فيكون حالا بعد حال او من الاحوال والاولى دفع عن تمييزا ويكون التقدير
قوله اتقن ما فيه اللفظ لان التمييز هنا بمعنى المفعول كما في قوله تعالى
وفجرنا الارض عيونا والتقدير عيون الارض ومن النحو منصوب
المحل على الحالية من الموصول او من الضمير المستكن في الظرف المستقر المقدر
بحصل او كان لوقوعه صلة الموصول والعامل فيه اتقن ان كان من
من الموصول او الظرف وان كان من الضمير ولا يجوز ان يكون العامل
اتقن كان من الضمير ولا الظرف ان كان من الموصول للزوم اختلاف

على ملي الحاوذ ويها وتقديم المعنى معنى تأخره بالطبع لرعاية الوفاق
والتسجيع وهو اعني من النحو وان كان حالا الآن يغني غنا التمييز في رفع
الابهام بين رفعه ورفع معنى ولفظا ان الاول ورفع
ما في الموصول من الابهام والثاني لما في مضمون الجملة اعني وقوع الا
اتفاق على مفعول له لان ذاك يحتمل الوجوه من اللفظ والمعنى على الا
انفراد او على الاجتماع والقراءة والكتابة واللغة والتركيب والبحث
وغير ذلك فاذا قيل لفظا ومعنى الى الابهام وبان المراد
ان اللفظ اي اطعمه ولا بقه والتلميظ تتبع اللسان بقية ما في الفم
من الطعام وقد يكنى به عن الاكل لانه من لوازم الاكل وتوابعه والانتقال
فيه الملزوم كما هو شان الكناية والتقرير اردت تلميظ اياه لان ان مع
الفعل في تاويل المصدر كان مع الاسم والجزء طريقة الايراد في صورة المفرد
فان مع الفعل يبقى لانه يوخذ مصدر الفعل الداخل عليه ان ثم يضاف الى فاعله
بلا تغير سوى حذف ان اذا كان ضمير المستكن فاي ما يواد فه من البارز
وذا ان مع الاسم والجزء ايضا اذا كان جزء من المشتقات كعين حام غير
انه يضاف المصدر ههنا الى الجزء ايضا واما اذا لم يكن من المشتقات
ففيه نوع خفاء يتجلى بما تذكر الآن ان الفت السمع وهو انت
شهيد يقظا فاعلم ان الظرف ان تاخذ مصدر فعل من الافعال
العامة كالكون والحصول والثبوت وغير ذلك ثم يضيف الى الجزء
ويحذف قوله ان من كلام الامام اي مقولاته القيمة

وعباراته

وعباراته الفصيحة وتلميظ الكلام مجاز عن تفهيمه وتحقيقه بحيث يبقى فيه
لذته ويعرف دقته ونشاطه وفي هذا المحققة من الايراد اذا عزيت منه على يقين
والحبر هو الرجل العالم المزين للكلام بحيث يعجب الاسماع وقيل هو المقلوب
الحبر شبه به العالم لاحاطة العالم بالعالم كما يحيط الحبر بالماء ايضا بين العلم
والماء مناسبة في كونها سببا للحيوة كما ان الماء سبب لحيوة البدن
كذا كان العلم سبب لحيوة الروح وفي هذا المعنى الشاعر من سار بالعلم
حيا لم يمت ابدا والجزء الى بكر يجوز ان يكون على الوصفية من الامام
او على البدلية منه وهو كنية للامام اعلم ان العلم على ثلثة اقسام اسم
ولقب وكنية لانه اما ان يصدر بالاب او الام او لا الاول الكنية
والثاني اما ان يتضمن المدح والذم او لا والاول اللقب والثاني
الاسم وعبد القاهر عطف بيان للامام الجرجاني صفة نسبة
لعبد القاهر ثواه منسوب تقديرا على انه مفعول سقى قوله
وجعل الجنة مثواه اعلم ان جعل على ثلثة معان في اثنين منها ما يتعدى
الى مفعولين وهما اذا كان بمعنى صير او سمى وفي واحد لا يتعدى الى
مفعول اصلا وهو اذا كان بمعنى طفق اي اذا كان من افعال الم
المقاربة وهنا بمعنى ولذا عدي الى مفعولين اولهما الجنة والثاني
مثواه في التقدير النصب قوله حتى يتعلق اي يمراء وهو غاية
التلميظ واقوى منه والتقدير حتى ان يتعلق وان مع الفعل في تاويل
المفرد بجر دا لجار الي والموصول مع صلته اعني ما

قوله ما يتفجر منه ينابيع النحو في المحل الرفع بانه يتعلق به له
ومن الفظ الملوبيان له مقدم للشيخ منسوب المحل على الحال منه لان المنكر في منه
لان ما في جزء الصلة لا يتقدم على الموصول قوله فنظرت اي تفكرت
في مخترعاته المضبوطة لان النظر اذا عدي بفي صار بمعنى الفكر وبالى بمعنى
الرؤية وباللام بمعنى الرحمة وبعلى بمعنى الغضب وبعن بمعنى الحكم والقضاء
المضبوطة صفة بمخترعاته وكذا المبسوطة الكتبه واغا جاز فيها
الامران الافراد مع التأنيث بالمفرد في الصفة مع ان الموصوف في
جميع لان الفعل وشبهه اذا اسند الى ضمير الجمع بالنظر الى ان كل جمع مؤنث
والجمع ايضا بالنظر الى ان فيه ضمير الجماعة واختيار المفرد اولى لكونه اصلا و
اخص قوله فوجدت اي علمت على ان يكون وجدت من افعال
القلوب اغستدعية للمفعولين مفعوله الاول المائة والثاني
اكثرها والتقديم لرعاية السجع او اصب وصادقت فحينئذ
يكون قوله اكثرها مفعولا له والمائة بدلا منه قوله وتماديا
تمييز او العامل وجدت قوله فاستصفيت ان اكلفه جمعها اي
وجدت طويلا او رايت او عدوية كما ستعلم منه واكلف يتعدى
الى مفعولين مفعوله الاول والضمير المتصل والثاني قوله جمعها و
التقدير تكليف جمعها اياه ولذا لكن احمله قوله احمله ودفعها كراهية
ما فيها اي في المخترعات الثلث منصوبا على انه مفعول له من قوله
استطلت والمصدر فيه مضاف الى مفعوله وذكر الفاعل متروك

والتقدير

والتقدير كراهية قوله ما فيها من الاشباه والمعادة بيان لما او للضمير في
في الصلة وعلى كل التقدير منصوب المحل على الحالية لان بيان المعرفة مع المجرور
يكون حالا غالبا وبيان النكرة مع صفة غالبا والاشباه جمع شبه كالاثواب
جمع ثوب في يكون منصرفا لكونه على وزن افعال وقيل اصلها اشياء شيئاء اجتمعت
الهمزتان اذ الالف لا يكون حاجزا حصينا فقلبت احدى الهمزتين فلب المكان
فصار اشياء على وزن فعلاء كما قيل في اسماء في يكون غير منصرف وان كانت
اي تلك الاشياء المعادة لا تخلوا اي غير حال من الافادة قوله
فاستحسنت اي هذبت منها اي من تلك الكتب هذا المختصر اي مختصر المصباح
قوله ونفيت عن كل اي كل واحد على ان التنوين من المضاف اليه
كما في قوله تعالى وكلا آتينا حكما وعلى ما تكرر اي تكرره اي تكرار الكائن
على ان مصدرية لان المنفي هو التكرر دون المتكرر لان ما نفي التكرار الكائن
فيها لان نفي المتكرر فيها لكلام ولم يتعلق المعنى ذكر بالنفي المتكرر الحاصل من
الحاق المتكرر بالمختصر يعني لم يجي به في المختصر كراهة التكرر فيه وهذا حسن
ويجوز ان يكون موصولا على حذف المضاف والتقدير عن كل من ما تكرر
قوله استثقالا واستقلالا مفعول لهما من قوله نفيت او هما
حالان من فاعل نفيت بمعنى اسم الفاعل لان المصدر في موضع الحال
بمعنى اسم الفاعل لان الحال صفة لذي الحال ويجب حمل الصفة على موصوفها
فها والتقدير نفيت مستثقلا ومستقلا والمعاد مصدر ميمي بمعنى
التكرر بقرينة ما تكرر السابق والمفاد اسم مفعول والمراد منه المعنى

ويكون اللام للعهد اذ كل من يستفيد فيكون للاستغراق وفي الكلام التقديم
فالتقدير قوله استقلالا لذكر النكرة للمفاد قوله
وغير مذكر منصوب على الحالية من ضمير استصفيت يستوي فيه المثنى
والمجموع والمذكر والمؤنث لانه لما كان فيه معنى النفي صار بمنزلة حرف النفي
ولا اعمال مؤخر في فضل الفضيحة اعتمادا على ذلك قوله في رعاية حقهما
باللزوم والملاصقة وعلى التردد بين حرفية باعتبار التضمن الشرط
واسمية لتضمن الابتداء اطلقوا في حقه وقالوا بلفظ بناء لهما كلفظه
ولا يرد قول الشارح حرف الشرط والجزاء لان النص بالحرفية انما اورد على
على الاختيار كما اختاره ابن الحاجب او في التغليب ما الحق على حرفية
والفاء على ما اختلف فيه اما ولا يرد قوله تعالى اما اشتملت عليه ارحام
الانثيين اما ان كان من المقربين فروح وريحان اما القوم الى الله يحشرون
ونوكل اما ذهب فيفعل ما في اذا البحث في اما التفصيلية وذلك اعني
ما الاية من ما الموصولة وام الاستفهامية ونحن لم ندع الدخول الصريح
بل اعم ومن التقدير وهنا في التقدير اذا التقدير واما المنوي فيه ولم ندع ايضا
اللزوم الداعي الاكثري ولا ينافي في صورة الفعل اذا اردت بها
اللفظ لكونه اسما ح والتحقيق فيه ان الاقسام الثلثة للكلمة اذا
اريد بها الالفاظ وصارت موضوعة وعلما الالفاظ الدالة على معان
فالوضع النوعي وبه يندفع كثير من الشبه فليكن ذكر على ذكر منك
واستعماله على وجهين اما ان يستعملها المتكلم لتفصيل ما اجمله على طريق

الاستيناف

الاستيناف والاكتفاء ان يكون الكلام المذكور جوابا لسؤال تضمنه ما قبله
والاجمال ايراد الكلام على وجه يحتمل امورا كثيرة والتفصيل تعيين بعض
تلك المحتملات فاذا قلت جاءني اخوتك مثلا فانه ذكر كلام فيه احتمال اذ يحتمل
الكلام ان يتبين بشكل الاكرام والاعراض والاهانة او الضرب او الشتم
او غير ذلك للمجيء ومتضمن لسؤال ايضا وهو ماذا صنعت معهم
فتستانف لاجله كلاما جوابا عن ذلك السؤال وتقول اما زيد فاكرمته
واما بكر فاهنته واما بشر فتراءيت عنه والثاني ان يستعملها المتكلم
اخذا في كلام مستانف من غير ان يتقدمها كلام آخر ومنه ما يستعمل في اوائل الكتب
[illegible] زائدة واما بعد فهذا واما بعد فانه غير ذلك بعد من الظروف
الزمانية اذا انما يكون حال المضاف على حسب حالي المضاف اليه والتقدير ههنا
اما بعد زمن فراغ حمد الله والان فهو من الجهات الست وهي من الظروف
المكانية ويستعمل بمن بين حروف الجر غالبا [illegible] ان جميع الجهات الست
وهي قبل وبعد وامام وخلف ويمين ويسار وفوق وتحت على ثلثة
احوال الاول ان يضاف ح يذكر المضاف منويا فيبنى على الضم ويسمى
غاية اما انه بني فلتضمنه للمضاف اليه ح والتضمن معنى من معاني
الحروف فكما بني ما يتضمن معنى الحروف فكذا هذا واما انه بني على الضم
فلانه لما حذف المضاف اليه بني اصبا داعن المحذوف بالضم الذي هو
اقوى الحركات لحصوله من انضمام الشفتين بنوع قوة مع تعلق
في مخرجه واما انه يسمى غاية فلان غاية الشيء آخره ولما حذف المضاف

اليه الذي كان غاية الكلام ذكر لانتهائه اليه سمي المضاف لانتهاء الكلام اليه
الا ان يضاف ويذكر المضاف فيكون مبنيا على حسب العوامل لفوات التضمن
هو الموجب للبناء لان اللفظ بنا في التضمن وليعد في اما بعد حمد الله من
هذا القبيل الثالث ان يضاف ويترك المضاف اليه منسيا فيكون
معربا ايضا كما في قول الشاعر فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء
الفرات وقول اراك اليوم يا روح الجنان وبعدا الا اراك من الزمان فان
[illegible] لم لم يبنى المضاف اهنا كما في المنوي قلت لفوات التضمن
فان قلت لم لم يسم غاية لانتهاء الكلام اليه ايضا قلت لا يلزم الاطراد في
وجه التسمية اذ هو لبيان الاولوية لا لصحة الاطلاق او نقول لما كان
حق الغاية ان لا يكون من المبدول لم يسم بذلك المعرب لانه محل البدل والعامل
فيه اما لان وقد ما عرفت انه نايب عن الفعل وكذا الكلام علمت في الظروف فانه
لسعتها وعدم خلو العامل منها فاجازوا فيه ما لم يجوزوا في غيرها وهو اولى الا ان
للعامل ان كان ضعيفا مما يمنع عن عمله مانع وان كان قويا فلا يصلح ان يعمل
فيه ارده ولان المنظ على معنى اردت ان الكلمة بعد الفراغ من حمد الله لوجود
المانع لان ان يمنع ما بعده عن العمل فيما قبله سواء كان ما بعده معموله
او معمول معموله ونص سيبويه على منعها بعدم جعل العامل في اما اليوم
فاني خارج الا بالوجود المانع اذ في جعل خارج يلزم تقديم معمول ان
عليها وفي مثل اما اليوم فان خارج فان لت با لخيا فاجعل ابي هاشت
عاملا لزوال المانع والفاء غير مانع لانه فاء الجواب والا لما جاز

ان يعمل

ان يعمل في اذا جوابه المصدر منه بالفاء لانه فاء الجواب ايضا ولا قايل به
فان قيل لا اختيار الا في المبتدا ويبنى وفاء جاء في من اما للكونه شبه
الفعل واما ليس بفعل وكالشبه قلت لا نم لانهما مستويان في كونهما غير
اصيل في العمل ولئن سلمناه لكن التقديم يعارضه في مثل اما زيدا فانا
ضارب بخصوصية عمل اما بالظرف وتعين ان يعمل في زيدا ضارب فمثل
اما زيدا فاني ضارب ممتنع عند جميع النحاة اذ لا سبيل ان يعمل كل منهما
لما لوجود المانع من الطرفين الا عند ابي العباس المبرد والاتي هو احد
الاركان في علم النحو فانه اجاز تلك المسئلة بان ينتصب زيدا بضارب
بعد ان جعل صحة تقديم ما يمتنع تقديمه خاصية لاما فحيث وجد
الجواب اما صحح وجب للاولى لعدل السبي في ذلك ان اما يعرف ما
يقتضيه من الجواب الى نفسه اذا لم يقع بعده موضوع على الابتداء فيصير المثال
المذكور كانه في قوة اما فاني ضارب زيدا ولا امتناع في ذلك ولكن هذا ليس
تقديم ما يمتنع تقديمه لانه هو التقديم على ان لا على زيدا ولم يلزم ذلك من التقرير
ليس دا المنظ هو بل هذا او هو غير منظ وما هو منظ لم يلزم وما لزم غير منظ
فافهم وايضا ينبغي ان يعلم ان المراد بقولنا ما يمتنع تقديمه ما هو على زعم
غير ابي العباس والا يلزم المصادرة بالتفصيل ونقلوا عن سيبويه جواز مثل
ابيت واودد وايا بعيد لما قال ان قول اني الورد ابادي فاني
احمد الله بان انتصاب بادي على الحالية من ضمير احمد فيقتضي ذلك
ان يكون العامل في الحال احمد لوجوب اتحاد عامل الحال وذي

الحال فلا يصح ان يجعل العامل فيه اما الاستلزام او الاختلاف والاختصاص
عمله بالظروف فقد تقدم غير مرة ولقائل ان يقول ان الحال تجري مجرى الظرف
ولهذا يجوز ان يعمل فيه كل ما استنبط منه معنى الفعل مثل باب ان واسم
الاشارات وهاء التنبيه وغير الاصيل في العمل مثل اسم التفضيل
والصفة المشبهة وغير ذلك واما ما ولذا الكل او اقوى للنيابة
عن الفعل فنقول لو كانت النيابة تامة لتوجيه ما قلت وليس
كذلك بل هو نائب ايضا بمجموع اسم الشرط وشرطه فلم يدل لذلك
فضلا عن كونه اقوى الا اذا النيابة الناقصة مع عدم استفادة
معنى الفعل اضعف مما في مدلوله معنى الفعل صراحة واستفادة فان
فان قيل الحال من جملة الظروف لانها اما مكان او زمان والزمان اما
ماض او حال او مستقبل قلت ان اريد بذلك ما هو اجزاء الزمان
فلم فلا يفيد لفظ الحال فيما نحن فيه ليس الذي من اجزاء الزمان
وان اردت ما هو قيد للعامل فلا نم انه من الظروف فحققه هذا السؤال
والجواب مغالطة نشأت من اشتراك اللفظ وحل بيان المراد به
بالتوحيد وجوز انتصاب بادي على الظرفية ايضا فحينئذ اما عاملا
فيه والمعنى على الاول اما حال كوني مبتدئا اباحر فاني احمد الله جريا
على موجب كل امر ذي بال لم يبدء بالحمد فهو ابتر وعلى الثاني اما
في ابتداء كل امر فاني احمد الله جريا على موجب الحديث ايضا
قوله حمد الله المصدر مضاف الى مفعوله وذي من الاسماء الستة

الستة المضاف الى المظهر التامة الاعراب بالحروف مجرور صفة لله فعلم
قوله جاعل النحو في الكلام كالملح في الطعام شبه المصنف النحو
بالملح والتشبيه عبارة عن الدلالة على مشاركة امر لامر في معنى ويقتضي
الاشياء الستة المشبه والمشبه والمشبه به ووجه التشبيه و
الغرض من التشبيه والمشبه هنا المصنف والمشبه هو النحو والمشبه به
هو الملح ووجه الشبه الصلاح باستعمالهما والفساد باهمالهما والمراد
بالاستعمال في الملح ان يجعل كما يقتضيه الذوق السليم والطبع
المستقيم وبالاهمال ان لا يجعل كذلك وذلك اما بان يجعل اصلا او
يجعل اقل من المقتضي واكثر منه يعني لان الملح اذا جعل في الطعام
على الوجه المقتضي صلح ذلك الطعام والا فسد فيكون قليله وكثيره
مفسدا لاجل ترك الاستعمال على وجه المقتضي لا لنفس القلة والكثرة
كذلك النحو اذا استعمل في الكلام صلح والا فسد والمراد باستعماله
في الكلام اجراء قواعده فيه بان يرفع فيما يرفع وينصب فيما ينصب ويجر
فيما يجر وبالاهمال عدم اجراء فان هذا هو الوجه في التشبيه وظنه في
في القلة والكثرة سهوا سهوا عظيما اذ لا معنى للفساد من جملة القلة
والكثرة في النحو وجاعل مجرور على البدلية من الله لكون اضافته لفظية
ولا يتعرف فيها المضاف فيكون نكرة في التقدير الانفصال ولا تقع صفة
لله لوجوب التطابق بين الصفة والموصوف في تعريفا وتنكيرا بخلاف
البدل والمبدل منه ونظيره شديد العقاب بعد قوله تعالى حم

حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب شديد
العقاب فانه مجرور على البدلية من اسم الله دون صفة لكون اضافته
لفظية في تقدير الانفصال **وانما قلنا** ان اضافته لفظية بدليل انه عامل
في المفعول الثاني بشهادة فحوى الكلام وهو اما الكاف وحده في
كالملح على تقدير كونه اسما بمعنى المثل او الجار والمجرور على تقدير كونه
حرف جر فاذا عمل في المفعول الثاني وجب ان يعمل في المفعول الاول
والا يلزم الاقتصار على احد المفعولين وهو غير جائز في افعال
القلوب وجاعل هنا من افعال القلوب لانه من الجعل بمعنى النصب
وهو منها كذا قيل وفيه نظر اذ لقائل ان يقول من اين عرف انها
وما ذكروه نصوا عليه من افعال القلوب منحصر في السبعة وهي
ظننت وخلت وعلمت ورايت ووجدت ولم يعدوا جعل بمعنى النصب
منها لانا نقول ما ذكروه هو الذي اشتهر ولكن استعمالها في
الافعال الناقصة فانهم حكموا او صرحوا ان افعالها ثلاثة عشر
فعلا مع ان الزيادة على ذلك متحققة مثل غدا وراح ولا زال
وغير ذلك وهذا احسن جعل اذ تحقق في النصب معنى يختص بالقلب
ولا يكون للجارحة الى الجارحة مدخل فيه وليس كذلك وان
يقول صير الظل ممدودا بمعنى سددته وذلك يدل ان
استعمال الجارحة غير ممكن ولئن سلمنا ذلك لكن من اين احكموا
بانه عمل في كالملح **فان قلت** من نحو الكلام فانه ناطق به

قلت

قلت لا نسلم بل الحق في نحو الكلام هنا ما قالوا بان المعنى جاعل النحو
جعلا مثل جعل الملح فان قلت الاصل عدم الحذف قلت ان الحذف
على ما قلت اكثر لانه تقدير الموصوف مع ان الذوق ابى عن ذلك وان
كان كونه بهذه الاضافة بمعنى الماضي والاستمرار مكابرة صريحة
في الجر على الوصفية متعين ولا يلزم بشيء مما ذكروه من عدم التطبيق
والتقييد اذا جعل كالملح صفة موصوف محذوف بمعنى الخالق ما
فان قيل ما ذلك التقدير فيما قال وما الداعي اليه قلت ان الداعي
ان النكرة اذا ابدلت من المعرفة فالتوصيف واجب لئلا ينحط
رتبة المقصود بالنسبة عن غير المقصود بل هاهنا احتيج الى
تقدير الموصوف والتقدير له **جاعل النحو** بان يكون البدل الموصوف
واقيم هذا مقامه بعد حذفه ولذلك قيل عمل بناء على اشتراط
الاعتماد عمل اسم الفاعل على المذهب الراجح فلينظر الى ما فيه من
التعسف ونفور الطبيعة **قوله** على نبيه محمد سيد
الانام وعلى اله واصحابه مشيدي الاسلام المشهور ان الصلوة
رحمة من الله استغفار الملائكة دعاء من المومنين ولا يحمل
على اشتراكها لفظا بين تلك المعاني لعدم العموم في المشترك
على راي الاصح ولا على ان يكون حقيقة في بعضها مجازا في
البعض الاخر ولا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز في لفظ
واحد ولا على الحقيقة في ذاته لانحصارها في اللغوية

في

والعرفية واللغوية الدعاء والعرفية الافعال المعلومة والاركان
المخصوصة وليس بشيء منها بل رحمة من الله وتحقيق ذلك موقوف
على متقدمة وهي ان كل فصل له بداية وله نهاية فاذا لم يصح البداية في
حق الله تعالى يصار الى النهاية فاذا عرفت هذا فنقول ان للصلوة
ايضا بداية وهي الدعاء ونهاية وهي الرحمة ووصول المثوبة ظرف
مستقر في محل النصب على الحالية من التصلية او على الوصفية لها بان
التقدير المتعلق معرفة اي التصلية الكائنة قوله في
رعاية عبادات الفصلية ذكر شيء من مسائلها الا ما ندر محل
ما منصوب على الا الاستثناء او على البدلية من ذكر شيء او مجرور
على البدلية من شيء من مسائلها والتقدير ذكر شيء الا ذكر ما ندر و
ذكر شيء من مسائلها الا ذكر شيء ما ندر ولا يجوز ان يكون
بدلا من الضمير المتصل في مسائلها لفساد المعنى لكون التقدير في
ح الا من مسائلها ما ندر وفساده ظاهر وكذا في قوله
ما في ما كان بالزيادة حريا يجوز نصبه على الاستثناء او على البدلية
من شيئا وبالزيادة متعلق بقوله حريا والتقديم للتسجيع قوله
وترجمته اي سميته ماض من باب الفعللة ومنه الترجمان
قوله بالانوار فان قيل يفهم من هذا ان يكون الداعي للاستضاءة
والاضاءة تسمية بكتاب المصباح لان اللام يكون بمعنى
كي ما قبله سبب لما بعده ولكن الامر ينبغي ان يكون بالعكس

لانه يصير وابانه الداعي الى التسمية باسم المصباح قلت لا نم كون اللام
ههنا كي يجوز ان يكون للتعليل كانه قال وانما سميناه بكتاب المصباح
لاستضاءته اي الداعي الاعز بانواره والمصباح شيء يضيء به كل
من يقاربه ان لم يكن والبيت حجاب ولئن سلمناه لكن ترك بيان وجه
التسمية لظهوره ولكونه مفهوما من قوله بانواره لان ما له انوار يستحق ان يسمى باسم المصباح لكونه ايضا عالم انوار
المضيء بالغير كالضوء في وجه العالم الحاصل من مقابلة
الهواء المقابلة للشمس المضيء بها والضوء اعم من ذلك قوله
والمغانم جمع المغنم بمعنى الغنيمة واضافته الى ابناء كاضافة
الخاتم الى الفضة وكسوته طوية اي جعلته مشتملا على خمسة
ابواب والمراد من كسوته جمعته وترتيبه وختمه وتتميمه يقال كسى
الطائر جناحيه اذا ضمها الى نفسه
للوقوع في موضع وانقض وعند ذلك
يتم طيرانه وحصل الفراغ من سواده
نقصه وصلى الله على سيدنا محمد واله اجمعين
تمت الكتاب بعون الله والهاب
تاريخ سنة الف تاريخ
ابتداء في يوم رمضان
تاريخ في سنة
١٠٠٣

١٢٤٨

این ترکی در مقام نوایی بو سلک
اصولش دور روان

کاکلی بدا